

المحاضرة الثانية:

أهداف الاقتصاد الكلي:

1. ارتفاع مستوى الناتج: إن قدرة أي بلد على تحقيق مستوى مرتفع للناتج من السلع والخدمات، يعتبر مقياساً لنجاحه الاقتصادي. حيث تقاس الكمية الكلية للإنتاج في أي اقتصاد فيما يسمى "إجمالي الناتج القومي GNP" والذي يعرف بأنه: مقياس للقيمة السوقية لكافة السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد خلال عام. وعندما يقاس إجمالي الناتج القومي بالأسعار الجارية يسمى "إجمالي الناتج القومي الاسمي Nominal GNP" وعندما يقاس إجمالي الناتج القومي بالأسعار الثابتة يسمى "إجمالي الناتج القومي الحقيقي Real GNP".

وكلما ازداد مستوى الناتج كلما ازداد التقدم الاقتصادي والتحسن في مستوى معيشة السكان. إن الزيادة في مستوى الناتج تتحدد من خلال نمو الناتج المحتمل "Potential Output" والذي يعرف بأنه: أقصى مستوى للناتج يمكن أن يحققه الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة باستخدامه موارده المتاحة استخداماً كاملاً في ظل المستوى السائد للتكنولوجيا. إن مزج عناصر الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) مع التكنولوجيا المتاحة يمكن الوصول إلى أقصى مستوى للإنتاج.

وإذا حاول الاقتصاد أن ينتج أكثر من ناتجة المحتمل، فإن الأسعار ستبدأ بالارتفاع بسرعة أكثر فأكثر، حيث تكون الموارد قد استخدمت استخداماً مكثفاً للغاية، وإذا كان الاقتصاد ينتج أقل من ناتجة المحتمل، عندئذ سيكون هناك طاقة معطلة من العمالة والآلات.

وعندما يقل إجمالي الناتج القومي عن إجمالي الناتج القومي المحتمل، فإن الفرق بينهما يسمى فجوة إجمالي الناتج القومي "GNP gap" وكلما كانت هذه الفجوة كبيرة كلما كان الاقتصاد لا يعمل بشكل صحيح.

والسؤال المطروح ما هو سبب ظهور هذه الفجوة؟ هذا السؤال من بين الأسئلة المهمة التي يجيب عنها التحليل الاقتصادي الكلي. إن بعض الإجابات المحتملة هي أن فجوة إجمالي الناتج القومي "GNP gap" الكبيرة قد تحدث لأن السياسات الاقتصادية لم تكن قادرة على إبطال مفعول القوى التي تميل لأن تسبب كساد الاقتصاد، أو لأن صانعي السياسة يكونوا قد قرروا أن الركود "a downturn" هو دواء اقتصادي مناسب.

2. ارتفاع مستوى التوظيف، وانخفاض مستوى البطالة: إن أحد الأهداف الرئيسية للتحليل الاقتصادي الكلي هو تشغيل جميع القوى العاملة "Labor force" (أي الأشخاص الذين هم في سن العمل، الراغبين بالعمل والباحثين عنه). حيث يشير التوظيف "Employment" إلى عدد الأشخاص البالغين الذين يعملون بوظيفة دائمة. أما البطالة "Unemployment" فتشير إلى عدد الأشخاص البالغين الذين لا يعملون في أي وظيفة وبيحثون عن فرصة عمل لمدة 4 أسابيع، أو الأشخاص المنتظرين العودة للأعمال التي سرحوا منها بشكل مؤقت.

وهنا نجد:

- فاقد للوظيفة "Job loser" وهو الشخص الذي انتهى سابقاً لفئة الموظفين ولكنه طرد او سرح من العمل.

- التارك للوظيفة "Job leaver" وهنا الشخص ترك العمل Xباحثاً عن العمل Y

- الداخل مجدداً للعمل "Reentrant": حيث كان يعمل سابقاً ثم توقف عن العمل لبعض الوقت ليعود له في الوقت الحالي.

ويشير معدل البطالة "unemployment Rate" إلى البطالة معبراً عنها بنسبة مئوية من القوى العاملة, أي:
معدل البطالة = (عدد العاطلين عن العمل / عدد القوى العاملة) * 100

إن سياسة الاقتصاد الكلي هو جعل هذا المعدل منخفضاً لأن معدل البطالة يعتبر أحد المقاييس الرئيسية لأداء أي اقتصاد.

التوظيف الكامل "Full employment" يتحقق التوظيف الكامل عندما يعمل الاقتصاد عند المعدل الطبيعي للبطالة, والمعدل الطبيعي للبطالة يشكل الحد الأدنى للبطالة, أي يمكننا القول بان الاقتصاد يعمل عند التوظيف الكامل ولكن هناك بعض الاشخاص عاطلين عن العمل 5% مثلاً.

3. استقرار الأسعار: حيث يشتمل استقرار الأسعار على شقين:

الشق الأول: استقرار الأسعار يعني المحافظة على المستوى العام للأسعار عند حد معين (دون زيادة أو نقصان). فكل المجتمعات تسعى لكي تبقى الأسعار مستقرة, لأن الأسعار هي المقياس "Yardstick" الذي تقاس بواسطته القيم الاقتصادية. وعندما يتغير المقياس الاقتصادي بسرعة خلال فترة التغيرات السريعة في الأسعار, فإن العقود والاتفاقات الاقتصادية الأخرى تصبح مشوهة, ويميل جهاز السعر لأن يصبح أقل قيمة.

الشق الثاني: هو المحافظة على أسواق حرة, بمعنى أن الأسعار والكميات يجب أن تحدد بواسطة قوى السوق (العرض والطلب). وهدف استقرار الأسعار مع أسواق حرة يتبع اليوم في معظم الدول, للاعتقاد الاقتصادي السائد بأن الأسعار المستقرة المحددة بواسطة الأسواق الحرة تسمح للاقتصاد بأن يخصص الموارد بكفاءة وبطريقة تستجيب لأذواق الأفراد.

P وهو المتوسط المرجح لأسعار كل السلع والخدمات

إن أكثر الطرق الشائعة لقياس المستوى العام للأسعار هو الرقم القياسي لأسعار المستهلكين "Consumer Price Index" المعروف بـ (CPI) فعند الإشارة إلى أن تكلفة المعيشة قد ارتفعت بـ 7 نقاط هذا يشير إلى CPI والرقم القياسي لأسعار المستهلكين يقيس تكلفة مجموعة ثابتة من السلع والخدمات (الغذاء, المسكن, الملابس, النقل, التعليم, الاتصالات, المشروبات, الرعاية الصحية) مشتراً بواسطة المستهلك العادي من سكان الحضر ويطلق على هذه السلع بسلة المشتريات "Market basket".

وعند قياس CPI لابد من اخذ سنتين :

- الأولى وهي سنة الأساس (Base year)
- الثانية وهي السنة الحالية (current year)
- وسنة الأساس هي المؤشر الذي يساعد في عملية المقارنة بالنسبة للأسعار مع السنوات الأخرى (Comparison)

$$CPI = \frac{\text{Total dollar expenditure on market basket in current year}}{\text{Total dollar expenditure on market basket in base year}} * 100$$

والمستوى العام للأسعار يرمز له غالباً بالحرف (P).

ومعدل التضخم "Inflation rate" هو الزيادة في مستوى الأسعار خلال فترة زمنية معينة. ويقاس بشكل سنوي وباستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI)، يمكن حساب معدل التضخم على النحو التالي:

$$\text{Inflation rate} = \frac{CPI_{\text{later year}} - CPI_{\text{earlier year}}}{CPI_{\text{earlier year}}} * 100$$

فإذا كان هذا المعدل موجباً، فإن ذلك يدل على حدوث ارتفاع في الأسعار، أما عندما يكون سالباً، فهذا يدل على حدوث انخفاض في الأسعار. وعندما تنخفض الأسعار، أو يكون معدل التضخم سالباً، فإنه يكون لدينا انكماش "Deflation"

وهنا يجب أن نتجنب التضخم المفرط "Hyperinflation" حيث يرتفع مستوى الأسعار آلاف المرات في السنة، كما حدث في بوليفيا ولبنان في الثمانينات وفي العراق في التسعينات، وفي مثل ذلك تكون الأسعار عديمة النفع، والأفراد الذين يتمسكون بالاحتفاظ بنقود هذه البلدان يصبحون فقراء. والاقتصاد يعود إلى المقايضة.

وهكذا فإن ما ننشده هو درجة معينة من مرونة الأسعار "Price Flexibility" مع التغاضي عن قدر معين من التضخم، كأفضل طريقة للسماح لجهاز الأسعار بأن يعمل بكفاءة.

ملاحظة: لمعرفة التغيرات الحاصلة في الدخل مع تغيرات الأسعار أو مع التضخم لابد من حساب الدخل الحقيقي "Real income" وهو عبارة عن الدخل الاسمي المعدل بالنسبة لتغيرات الأسعار.

$$\text{Real income} = \frac{\text{nominal income}}{CPI} * 100$$

$$\text{Salary today's (current)} = \text{Salary}_{\text{earlier year}} * \frac{CPI_{\text{current year}}}{CPI_{\text{earlier year}}}$$

معامل انكماش الناتج المحلي:

ان مكش الناتج المحلي الاجمالي (deflator) يقيس مستويات الاسعار في السنة الجارية مقارنة بمستويات الاسعار بالنسبة لسنة الاساس. ومعامل انكماش الناتج المحلي الاجمالي يعكس التغيرات في الاسعار وليس الكميات. فرضا لو ان الكميات المنتجة في الاقتصاد ارتفعت بينما الاسعار بقيت ثابتة هنا التغير سيصيب كل من الناتج المحلي الاسمي و الناتج المحلي الحقيقي. في الحالة الثانية لو فرضنا بان الاسعار قد ارتفعت بينما الكميات بقيت ثابتة, عندئذ سيرتفع الناتج المحلي الاسمي بينما الناتج المحلي الحقيقي لن يتغير. كما وان مكش الناتج سيرتفع. وهكذا فان المكش عكس في كلا الحالتين التغيرات الحاصلة في الاسعار وليس الكميات.

معامل انكماش الناتج المحلي الأجمالي = (الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ÷ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) × 100

ملاحظة معامل انكماش الناتج المحلي الاجمالي في السنة الأساسية = 100 (بشكل دائم)

كما يمكن قياس معدل التضخم باستخدام معامل انكماش الناتج المحلي بين فترتين.
معدل التضخم في السنة 2 = (مكش الناتج في السنة 2 - مكش الناتج في السنة 1) / مكش الناتج في السنة 1 * 100

مثال:

ارتفع مكش الناتج من 171 الى 240 فان معدل التضخم
= $(240-171)/171 * 100 = 40\%$

4- التوازن الخارجي: لقد أصبح هدف تحقيق التوازن الخارجي على مستوى الاقتصاد الكلي هدفاً مهماً في الوقت الحاضر, حيث أن كل اقتصاديات العالم أصبحت مرتبطة فيما بينها عن طرق التجارة الخارجية والتمويل الدولي. حيث تعتبر كافة اقتصاديات العالم اقتصاديات مفتوحة, فهي تصدر وتستورد السلع والخدمات, وهي تقرر للأجانب أو تقترض منهم, كما أنها تشتري التكنولوجيا من الخارج أو تبيع مخترعاتها للخارج, إضافة إلى أن جميع المواطنين في العالم يسافرون فيما بين الدول للسياحة أو للعمل. فالانخفاض في تكاليف النقل قد جعل الروابط الدولية أكثر توثيقاً عما كانت عليه سابقاً.
إن الفرق بين القيمة الكلية للصادرات والقيمة الحالية للواردات يسمى (صافي الصادرات) "Net Exports". وإذا زادت قيمة الواردات عن قيمة الصادرات, يكون صافي الصادرات سالباً, ويسمى هذا عجز تجاري "Trade Deficit". وبالعكس, إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات, فإن صافي الصادرات يكون موجباً, وهذا يسمى فائض تجاري "Trade Surplus".

كما أن الدول تراقب أسعار الصرف الأجنبي "Foreign Exchange Rates" التي تمثل سعر عملتها الخاصة بدلالة عملات الدول الأخرى. وعندما يرتفع سعر صرف عملة دولة ما, فإن صادراتها تصبح أعلى نسبياً, ولذا تكون أقل قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية, مما يسبب تقلص الصادرات بالنسبة للواردات. وعلى

العكس، عندما ينخفض سعر صرف عملة دولة ما، فإن أسعار الواردات ترتفع، ولذا يميل معدل التضخم لأن يزداد. كل هذه الآثار تؤثر على اقتصاديات الدول، مما يجعل سعر الصرف مهماً لها. وعندما يتحول صافي الصادرات إلى عجز أو فائض، أو عندما يرتفع أو ينخفض سعر الصرف بحدّة، فإن الدول تتحرك لتصحيح عدم التوازن في علاقاتها الاقتصادية الخارجية. إن أكثر الحالات أهمية هو ما حدث للولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينات، ففي أوائل الثمانينات ارتفع سعر صرف الدولار بحدّة، ونما الاقتصاد الأمريكي بسرعة أكثر مما فعلت الاقتصاديات الأخرى. وكنتيجة لذلك، زادت الواردات بسرعة بينما جمدت الصادرات، وتحول صافي الصادرات للولايات المتحدة من مركز متوازن في عام (1979) إلى عجز قدره (110) مليار دولار في عام (1988). وبحلول نهاية الثمانينات، كان العجز التجاري قد تراكم إلى النقطة التي أصبحت فيها الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة مدينة في العالم.

سياسات الاقتصاد الكلي:

1. **السياسة المالية:** تعتبر السياسة المالية "Fiscal Policy" إحدى السياسات المهمة للاقتصاد الكلي، التي تتكون من مستويات الضرائب والإنفاق الحكومي للتأثير على أداء الاقتصاد الكلي. إن الإنفاق الحكومي يعني ما ينفق من الحكومة على شراء السلع والخدمات من (الأسلحة، القرطاسية، رواتب وأجور التعليم والجيش والقضاة.....، بناء البنية التحتية كالطرق والسدود.....). حيث تعتبر نفقات الحكومة الأداة التي عن طريقها تحدد الحكومة الحجم النسبي للقطاعات العام والخاص. أي كم من إجمالي الناتج القومي يستهلك بصورة جماعية "Collectively" وكم من إجمالي الناتج القومي يستهلك بصورة فردية "Privately". وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإنفاق الحكومي يؤثر على المستوى الكلي للإنفاق في الاقتصاد ويمكن بالتالي أن يؤثر على مستوى إجمالي الناتج القومي.

كما تلعب الضرائب في الاقتصاد الكلي دورين أساسيين:

- **الدور الأول:** تخفض دخول الناس، حيث أن الضرائب المرتفعة تخفض الإنفاق الاستهلاكي للعائلات، وبالتالي ينخفض الطلب الكلي ومن ثم الناتج القومي الفعلي.

- **الدور الثاني:** تساعد الضرائب على تحديد الأسعار التي يوجهها رجال الأعمال والأفراد في الأسواق، وبالتالي تؤثر على الحوافز والسلوك. حيث أن الضرائب تؤثر على استثمار قطاع الأعمال "Business Investment" وبالتالي على إجمالي النشاط الاقتصادي.

2. **السياسة النقدية:** تعتبر السياسة النقدية "Monetary Policy" إحدى السياسات المهمة للاقتصاد الكلي، والتي تشمل: إدارة النقود، الائتمان، النظام المصرفي للدولة بواسطة البنك المركزي، الذي يستطيع التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال عرض النقود "Supplying Money"، حيث يمكن للبنك المركزي من خلال عرض النقود أن يخفض أو يرفع سعر الفائدة، ومن ثم يحفز أو يثبط الاستثمار في المساكن، المعدات، المخزون. وفي فترات النقود المقيدة "Tight money" فإن أسعار الفائدة الأعلى تقود إلى إجمالي الناتج القومي، وتنقص معدل التضخم.

3. **السياسات الاقتصادية الخارجية:** باعتبار أن اقتصاديات دول العالم أصبحت مفتوحة على بعضها أكثر فأكثر. فقد احتلت السياسات الاقتصادية الخارجية "Foreign Economic Policies" دوراً مهماً فيها. والأدوات الرئيسية للسياسة تقع في فئتين:

• **الأولى:** تستطيع الدولة أن تؤثر على تجارتها الخارجية عن طريق سياسات تجارية "Trade Policies". حيث تتكون السياسات التجارية من الرسوم الجمركية، الحصص، وكل الإجراءات الأخرى التي تقيد أو تشجع الواردات والصادرات.

• **الثانية:** إدارة سوق الصرف "Exchange Market Management". هناك عدداً من النظم المختلفة التي يمكن عن طريقها للدول أن تنظم أسواقها للصرف الأجنبي. فبعض النظم تتضمن ترك أسعار الصرف بالكامل لآلية السوق، والبعض الآخر يتضمن تحديد سعر ثابت للصرف "Fixed Exchange Rate" مقابل العملات الأخرى، وبعض الدول الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، تتبع نظاماً وسطاً بين هذين الحدين الأقصيين، حيث تسمح لأسعار الصرف بأن تتحرك مع السوق ولكن أحياناً تتدخل لدفع سعر صرف الدولار إلى أعلى أو إلى أسفل.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مدراء البنوك المركزية والقادة السياسيين يجتمعون باستمرار لتنسيق سياساتهم الماكر اقتصادية، لأن السياسات النقدية والمالية للبلاد المختلفة تسرب لتؤثر على جيرانها. إذ من المعتاد القول بأنه " عندما تعطس أمريكا تصاب أوروبا بالبرد"، مما يعني أن اقتصاديات الدول الأوروبية تعتمد اعتماداً كبيراً على الولايات المتحدة الأمريكية.

4. **سياسات الدخل:** إن سياسة الدخل "Incomes Policies"، والتي من الأكثر صحة أن يرمز لها بسياسة الأجور والأسعار "Wage Price Policies". فعندما يهدد التضخم بالخروج عن السيطرة، فإن الحكومات تبحث عن الطرق المختلفة لتثبيت الأسعار. إن الطريق التقليدي لإبطاء التضخم هو أن تتخذ الحكومات خطوات مالية أو نقدية لإبطاء النشاط الاقتصادي. لكن الدراسات الماكر اقتصادية تبين أن هذه الاستراتيجية التقليدية مكلفة للغاية. إنها تحتاج لإحداث فجوة في إجمالي الناتج القومي تقدر بمليارات الدولارات لخفض التضخم بنسب مئوية قليلة. ولمواجهة مثل هذا الدواء الصعب فإن الحكومات غالباً ما تبحث عن وسائل بديلة لاحتواء التضخم. هذه البدائل تراوحت من الرقابة على الأجور والأسعار (تستخدم على وجه الخصوص في زمن الحرب)، إلى إجراءات أقل حدة مثل خطوط مرشدة اختيارية للأجور والأسعار "Voluntary Wage and Price Guidelines" إلى نصائح عامة بواسطة الحكومات لحث اتحادات العمال والمنشآت الكبرى على تخفيف الزيادات في الأجور والأسعار.

إن سياسات الدخل هي أكثر السياسات الماكر اقتصادية إثارة للجدل. منذ فترة ليست قصيرة، وجدها الكثير من الاقتصاديين مجالاً يستحق البحث والدراسة. بعض الاقتصاديين وجدها غير فعالة. والبعض الآخر يعتقد أن ضررها أكثر من نفعها، لأنها تتداخل مع عمل الأسواق الحرة، وتجمد حركة الأسعار النسبية، وتفشل في خفض التضخم. والبعض الآخر من الاقتصاديين أن سياسات الأجور والأسعار يكون أفضل من البطالة المرتفعة.